برلمانيون: مع الرئيس في مواجهة الفساد

استطلاع

توفيق الشرعبي
فيصل عساج

■ تدرك الحكومة اليمنية مخاطر الفساد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لذلك تعمل جاهدة على محاربته ومكافحته من خلال تبني العديد من مشاريع القوانين والتشريعات، خاصة وان الفساد كقضية عالمية تبنتها منظمة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣م والتي وافقت عليها الجمهورية اليمنية عام ٢٠٠٥م.

ومثل هذه الخطوات المتسارعة والجادة لليمن حكومة وشعباً في اجتثاث الفساد تمضي اليمن قدماً في الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية ويترجم هذا التوجه الجاد في مشاريع القوانين المقرة والمطروحة على مجلس النواب كمشروع قانون مكافحة الفساد ومشروع قانون المناقصات والمزايدات بالإضافة إلى قانون إنشاء هيئة عليا لمكافحة الفساد وقانون الذمة المالية اللذين سبق وان ناقشهما واقرهما المجلس خلال الشهرين الماضيين.. النقاش الجاري حالياً في مجلس النواب لمشروع قانون مكافحة الفساد ومشروع قانون المزايدات والمناقصات.. «الميثاق» تستطلع البرلمانيين وتتساءل كيف ينظرون إلى توجه القيادة السياسية وحديثها في مكافحة الفساد وأهمية وفاعلية هذا التوجه في المرحلة المقبلة.. فماذا قالوا؟

■ أبوحليقة: الفساد نتيجة للماضي.. والبرلمان لديه وقفة جادة
■ جازم: المرحلة القادمة مرحلة خير للوطن

■ ابو حليقة

■ العمراني

● في البدء تحدث إلينا عبدالجليل جازم قائلاً: فيما يخص الفساد فنحن سنعمل بكل جهدنا لمواجهته.. وحقيقة أن مشروع قانون مكافحة الفساد وبالأخص المادة الثامنة من المشروع والتي احتوت على كثير من اللغط حول اختيار مجلس الأمناء في الهيئة الجديدة لمكافحة الفساد.. لأن مسألة اختيار أعضاء مجلس الأمناء مسألة حساسة يجب ألاّ تكون من كافة الجهات كالجامعات والنقابات وغيرها لأن هذا لا يؤدي الغرض، فمثلاً إذ ما تم تعيين أحد القضاة في هذه الهيئة فإنه سيقوم بالدفاع عن الفساد الموجود في السلطة القضائية لذلك يجب أن يلغى هذا التحديد وهذه الآليات لأن هناك آلاف الشرفاء..

المرحلة الحاسمة

● ويضيف جازم: أتمنى أن تشكل هذه الهيئة من الأشخاص الذين لم يسبق لهم أن تولوا مناصب كبيرة أو وظائف كان لها ان احتكت بالفساد وكانوا من أسبابه ويجب أن تخضع هذه الهيئة للمساءلة أمام مجلس النواب في حال قصرت في أداء مهامها.

ويؤكد أن المرحلة القادمة ستكون المرحلة الحاسمة لاستئصال هذا الداء المستشري في مفاصل الدولة وباعتقادي انها مرحلة خير للوطن.

ظاهرة خطيرة

● من جانبه يرى الدكتور منصور الزنداني- عضو المجلس- ان الفساد أصبح ظاهرة خطيرة تهدد الاقتصاد اليمني، وتهدد إدارة الدولة، ومستقبل اليمن.. وهو مستشر باعتراف الجميع ابتداءً بالأخ رئيس الجمهورية ومروراً بمجلس النواب ووصولاً إلى المواطنين الذين اصبحوا يدركون ان الفساد أضحى سرطاناً منتشراً في جسد الدولة..

ويؤكد الزنداني: لذا يجب أن نتفق أولاً على مبدأ واحد وهو تكاتف الجميع وتعاونهم وبنية صادقة وخالصة بعيداً عن المكايدات والمزايدات ونكران الحقائق القائمة بين أيدينا.

- ويضيف: الحكومة إلى الآن لم تظهر أية جدية في مكافحة الفساد ولوتطلعنا على تقارير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة التي تتحدث عن التجاوزات سواءً في الصرفيات أو عدم سلامة الإيرادات التي تدخل إلى مصارف الدولة فهناك الكثير ممن يستحقون ان يحاسبوا وان يذهبوا إلى القضاء للتأكد من مصداقية هذه التقارير ومن ثبت فساده فليقدم للمحاكمة العلنية حتى يكون الأمر رادعاً للآخرين.

إقرار القانون

● وينوه إلى أن النقطة الأساسية في هذا الموضوع أننا نعلم أن الحكومة قد أحالت إلى البرلمان قانون مكافحة الفساد وهو يناقش الآن في المجلس وهناك جدية صادقة من قبل أعضاء البرلمان لإنجاز هذا القانون بأسرع وقت ممكن وهو في طريقه إلى الصدور، وإن شاء الله لايتجاوز الأمر أكثر من أسبوعين حتى يتم إحالته إلى الأخ رئيس الجمهورية لإقراره وإصداره والعمل به..

لانريد المزايدة

● ويشير منصور الزنداني عضو مجلس النواب إلى أننا نسمع الكثير حول التوجهات سواء تصريحات أو برامج للحكومة أو لإخواننا في الحزب الحاكم.. ولكننا لانجد شيئاً على أرض الواقع.. والفساد مستشر في كافة المرافق والمفاصل ونحتاج لأن نقف جميعنا ونتعاون من أجل القضاء عليه لأنها قضية وطنية ولانريد المزايدة بها بين المعارضة والحاكم حتى لايساء إلى اليمن وإلى المواطن اليمني..

■ الزنداني

ويؤكد ان القضية تؤرق الجميع والمطلوب العمل الجاد والمستمر لكشف منابع الفساد ومواقعه في شتى مناحي الحياة.. ثم التعامل معها وفقاً للقانون.

قوانين متأخرة

● بينما يرى نبيل باشا- عضو البرلمان- أن هذه القوانين جاءت متأخرة ومع ذلك- وللأمانة- لايمكن لأية مؤسسة ان تتبنى جهداً دون مشاركة بقية المؤسسات.. وأؤكد ان الحكومة لو رفعت هذا الشعار وهي جادة في هذا الاتجاه حينها فالمسألة سهلة وبسيطة لاجتثاث الفساد، ما لم فالحديث عن الإصلاحات يظل وهماً..

ويضيف: بالنسبة للقوانين فهي ليست مشكلة في بلادنا، فلو نفذنا نصوص قانون جهاز الرقابة والمحاسبة أو فعّلنا اختصاصات مجلس النواب الدستورية والقانونية فنحن قادرون على تحجيم الفساد ولكن لابأس أن تضاف قوانين وتشريعات جديدة.

ويؤكد باشا: أنه إذا لم تتوافر الإرادة لدى كل هذه المؤسسات بالعمل الجاد بشكل متكامل ومتضامن للاسهام بتعزيز مصير هذا العمل بطريقة قانونية ودستورية فلن يتحقق..

■ الزنداني: لانريد المزايدة بهذه القضايا بين المعارضة والحزب الحاكم
■ باشا: لايمكن تبني جهداً دون مشاركة بقية المؤسسات

آلية التنفيذ

● ويضيف نبيل باشا:أمل ان نشهد في المرحلة القادمة انتقالاً من قضية النصوص إلى آلية التنفيذ وتمثيل هذه القوانين على أرض الواقع ما لم فما ينجزه المجلس إذا لم يراقب تطبيقه سيظل دون معنى.

توجه وطني

● أما الاستاذ زكريا الزكراء- مقرر اللجنة المالية في مجلس النواب- قال: مسألة مكافحة الفساد توجه وطني عام، والمنظمات الدولية أصبحت مهتمة بهذه القضية وتنظر إلى أهمية احتشاد كل القوى والطاقات لمكافحة هذه الآفة التي تلتهم مقدرات كل الأوطان..

ويضيف الزكراء: نحن دولة من دول العالم الثالث ويؤكد ان تراكم الفساد في الفترات السابقة كان بسبب الحروب والاضطرابات والتحولات..

التزام وتعهد

● ويضيف: مكافحة الفساد التزام وعهد من قيادة المؤتمر الشعبي العام ممثلة بفخامة الأخ علي عبدالله صالح ونحن سنبذل كل جهودنا لمؤازرته في هذا التوجه لذا يجب أن نكرس كل الجهود للتركيز على هذا الوباء الخطير الذي يلتهم الموارد ويعيق الجهود التنموية.. ولذلك يجب أن تكون نقطة التحول ٢٠٠٦/٩/٢٠م ومبادلة هذا الشعب الوفاء بالوفاء لأن ما حصل بهذا التاريخ بقدر ماهو شرف بقدر ماهو مسئولية كبيرة ونحن لها بإذن الله.

مخلفات الماضي

● النائب علي أبوحليقة- رئيس اللجنة الدستورية والقانونية- أكد أن برنامج الأخ علي عبدالله صالح- رئيس الجمهورية- ركز بصورة أساسية على استئصال الفساد والانطلاق إلى دولة قوية نظيفة يعزز فيها النظام والقانون..

ويضيف: الفساد كما يعلم الجميع هو من مخلفات الماضي وموروثاته على مدار ثلاثة عقود ماضية والتوجه الآن توجه عام للقيادة السياسية والبرلمان والذي يواكب التوجهات السياسية العامة للبلاد.. ونحن في البرلمان لدينا وقفة تشريعية حول الفساد بدءاً بقانون الذمة المالية ومروراً بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وأيضاً قانون غسيل الأموال.. والآن القانون الخاص بمكافحة الفساد والذي يعكف المجلس على مناقشته حالياً.. بالإضافة إلى القانون الخاص بالمزايدات والمناقصات.

المبدأ العام

● ويشير أبوحليقة إلى أن هذه المنظومة التشريعية تؤكد وتؤصل وتجسد المبدأ العام الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لمكافحة الفساد.. وأنا أقول بصدق يجب أن تتكاتف السلطة التنفيذية والتشريعية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب لمكافحته والتي بعضها ضالع في الفساد ولاشك في ذلك.. وبعضهم لايعيرون الولاء الوطني أي اعتبار..

ويضيف: إذا لم نكوّن ضد الفساد جبهة وطنية داخلية من كافة الشرائح المجتمعية- تشريعية ورقابية وتنفيذية- فإننا سوف نلام أمام شعبنا وتاريخنا الذي سيكون شاهداً لنا أو علينا..

إعداد أجندة

● وأؤكد ان التوجه العام توجه جاد وصادق وحقيقي ولا أظن أن هناك أي وطني سواء أكان حزباً أو شخصية اعتبارية أو وطنية أو منظمة من منظمات المجتمع المدني سوف يتقاعس في هذه القضية، وفي تصوري أن كل الناس سيقفون وقفة واحدة لاستئصال الفساد وأسبابه ومسبباته..

ويختتم أبوحليقة قوله بأنه ومنذ الـ٢٠ من سبتمبر إلى اليوم وقت لايعد بالحسبان بهذه الفترة القصيرة لكن الأخ الرئيس علي عبدالله صالح شكل لجنة وطنية تشريعية سياسية لإعداد مصفوفة عملية وجدولة وأجندة لبرنامجه الانتخابي، وترتبط هذه الجدولة بقضايا تشريعية لتنفيذ هذه السياسات.

■ العمراني: سنبذل كل جهودنا لتنفيذ برنامج الاخ الرئيس
■ الزكراء: مصفوفة الإصلاحات خطوة جادة مدعومة بمتابعة الرئيس

■ جازم

ذات الإمكانات الاقتصادية الشحيحة واعتقد انه المفصل المهم والرئيسي في استغلال هذه الإمكانية وتوجيهها التوجيه السليم في مجالات التنمية والاقتصاد وان تكون هناك وقفة جادة وإرادة حقيقية في مكافحة الفساد..

إرادة مدعومة

● ويؤكد ان هناك كثيراً من الإجراءات التي تضمنها برنامج الأخ الرئيس علي عبدالله صالح- حفظه الله- لمواجهة هذه الآفة بمختلف أشكالها.. ويضيف: مجلس النواب بدأ باستقبال مشاريع القوانين الخاصة بمكافحة الفساد وأقر العديد منها بداية بقانون الذمة المالية ثم قانون مكافحة الفساد والذي يناقش حالياً وكذلك قانون المناقصات والمزايدات الحكومية والكثير من القوانين الأخرى في طريقها إلينا بالإضافة إلى الإصلاحات في السلطة المحلية والتي أعلن عنها الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في رمضان الماضي وهذه خطوة جادة وإرادة مدعومة بمتابعة الرئيس شخصياً ضمن الإصلاحات..

أولوية

● من جانبه قال الأخ علي العمراني- عضو البرلمان- فيما يخص مكافحة الفساد بطبيعة الحال تعلمون أن هذه القضية تحتل الأولوية الخاصة في برنامج الأخ رئيس الجمهورية في الانتخابات الرئاسية الفائتة وبالطبع هذا البرنامج يحتل الأولوية لدى الحزب الحاكم..

محاربة الفساد.. مسئولية الجميع

تتواصل اجراءات مكافحة الفساد بوتيرة علمية وعملية متسارعة كغيرها من القضايا والالتزامات التي اكدتها توجيهات فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية وما ورد في برنامجه الانتخابي وبما ينبئ عن المسار القانوني الذي تتخذه هذه العملية عن حقيقة التوجه الجاد في انجاز المهمة وعبر احقاق مسئولية الدولة في تطبيق القانون وتأكيد مبدأ العدالة.. حيث تزامن مع ذلك جملة من الاجراءات والخطوات التشريعية التي تتالت في الفترات السابقة لاستكمال منظومة القوانين اللازمة من قبل الحكومة وكذا وضع قضية مكافحة الفساد ايضاً ضمن أولويات مجلس النواب خلال المرحلة القادمة..

ارتفاع البيروقراطية والاجراءات الادارية المالية المعقدة وضعف الاطر القانونية اهم اسباب الفساد
استحداث قوانين واجراءات لتطبيق صلاحيات السلطات المحلية للتخفيف من المركزية الادارية المالية

ويؤكد نهج فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على أهمية استئصال هذه الآفة لما تحمله من انعكاسات سلبية وضارة على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية ومسيرة التنمية والتطور، وكذا على المسئولية التضامنية لكافة افراد المجتمع في محاربة الفساد وابلاغ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والسلطة التشريعية، عن اي فاسد داخل مؤسسة او مرفق حكومي، خاصة ان عملية الفساد تمثل منظومة متكاملة ثقافياً وسياسياً واجتماعياً وادارياً واخلاقياً، الأمر الذي يتطلب كما دعا فخامة الرئيس مراراً وتكراراً : «ان نعمل على اصلاح انفسنا جميعاً داخل مؤسساتنا وفي مقار اعمالنا من خلال محاربة الفساد بالعمل وليس بالكلام او الخطب..»

وتسعى الحكومة الى تقديم بيئة واضحة ومحددة المعالم لاجراءات مكافحة الفساد، وذلك من خلال محاربة المسببات الاجتماعية للفساد، وكذا القيام بحملات توعوية شاملة بمضار الفساد وازالة العوائق القانونية التي تساعد على خلق بيئة ملائمة للفساد وعلاوة على اهداف تطوير القضاء والمحاكم وسيادة القانون والامن، وتطوير البنية التشريعية ورفع كفاءة الرقابة والمحاسبة، تبرز أهمية اعطاء دفعة للتوجه السياسي والمؤسسي في احداث المزيد من التطور والتقدم في مكافحة الفساد، وصولاً الى تحسين مؤشر ادراك الفساد الى مستوى (٤) نقاط على الاقل وهو المستوى الذي وصلت اليه في المتوسط مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي.

ويرجع مسئولين حكوميين وجود الفساد الى العديد من الاسباب الجذرية والمتمثلة بالمستويات المرتفعة للبيروقراطية الادارية والاجراءات المالية والادارية المعقدة، وانخفاض الرواتب والمستويات العلمية والمعنية للموظفين، وانخفاض الاخلاقيات المهنية لدى عدد من الموظفين وتدني المستوى المعيشي وضعف الاطار القانوني الذي ينظم استخدام الاموال العامة، بالاضافة الى ضعف آليات التنسيق بين اجهزة مكافحة الفساد، وافتقار بعض الصفقات والمناقصات الحكومية الى الشفافية.

تقييم الاجراءات

وتعتزم الحكومة وفقاً لتقرير رسمي تشكيل جهاز مستقل لمكافحة الفساد يتكون من افراد خارج اطار المؤسسات الحكومية ومشهود لهم بالنزاهة والاستقامة، يعمل على تحديد المعايير المطلوبة للشفافية والرقابة، وكذا تقييم الاجراءات المتخذة لمكافحة الفساد، وتشكيل لجنة رسمية من مكتب محامي الاموال العامة والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومحكمة الاموال العامة لتسريع البت في القضايا المرفوعة، وتنفيذ حملات توعية عامة حول تكاليف وعواقب بممارسة الفساد وضرره على المواطن والمجتمع.

ونفذت الحكومة بعض الاجراءات اللازمة لمحاربة الفساد، وتسعى لتنفيذ جوانب اخرى ذات علاقة بالأمر مثل تعديل بعض القوانين لتتوافق مع معاهدة الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وانشاء اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات وتنفيذ أدلة ارشادية لتعزيز الشفافية، فضلاً عن ايجاد شراكة بين الحكومة ومجلس النواب ومؤسسات المجتمع المدني لمراقبة اجراءات مكافحة الفساد، وانشاء خط ساخن للابلاغ عن قضايا الفساد وتعزيز الحماية لمن يقوم بالابلاغ.

ويؤكد مشروع قانون مكافحة الفساد الذي سيناقشه مجلس النواب قريباً على ان الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد ستتولى اعداد وتنفيذ السياسات العامة الهادفة الى مكافحة الفساد ووضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد واعداد وتنفيذ الآليات والخطط والبرامج المنفذة لها، واتخاذ التدابير الكفيلة بمشاركة المجتمع المحلي ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني في التعريف بمخاطر الفساد وآثاره على المجتمع، حيث تتضمن مهام الهيئة الجديدة دراسة وتقييم التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد لمعرفة مدى فعاليتها واقتراح مشاريع التعديلات بها لمواكبة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية او وافقت وانضمت اليها.

مثفوفة قانونية

وتعكف حالياً وزارة الشئون القانونية على صياغة مصفوفة متكاملة من المهام والاجراءات ذات الطابع القانوني والتشريعي انسجاماً مع التوجهات العامة للدولة والبرنامج الانتخابي للاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية المتمثلة في تعميق وتجذير الاصلاحات الشاملة للبنية التحتية للمجتمع والدولة وبما يؤدي للقضاء على كافة الاختلالات ومكافحة الفساد المالي والاداري.. ويوضح الدكتور عدنان الجفري وزير الشئون القانونية ان المصفوفة التي توشك الوزارة على الانتهاء من صياغتها بصورتها النهائية اشتملت على المقترحات المتعلقة باستحداث قوانين جديدة واجراء تعديلات جوهرية على كثير من القوانين واللوائح التنفيذية في مقدمتها القوانين والتشريعات المرتبطة بالسلطة المحلية وانتخاب المحافظين وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية بما ينسجم مع التوجهات العامة للدولة الهادفة الى التخفيف من المركزية الادارية والمالية.. كما تشمل ايضاً مراجعة كافة القوانين والتشريعات النافذة التي تتعارض مع قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية البالغ عددها (٨٨) قانون منها القانون المالي وقانون الخدمة المدنية..

واستوعبت الوزارة في هذه المصفوفة جملة التشريعات والقوانين الهامة والحيوية المرتبطة بمكافحة الفساد والاستثمار والتهريب الضريبي والمناقصات والمزايدات وغيرها من القوانين والتشريعات الاخرى كما باشرت العمل في اعداد مشاريع اللوائح التنفيذية للقوانين النافذة التي لم تصدر لها لوائح تنفيذية والبالغ عددها (٨٠) قانوناً عبر تشكيل لجان قانونية مع ممثلين عن الوزارات والاجهزة الحكومية المعنية.